

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نييتيحاڊي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠/١/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واکرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز : (ع . ع . ح) / وکيله المحامي - (ب . ک . س) .

المميز عليه : قرار محكمة الاحوال الشخصية في مدينة الصدر المؤرخ في (٢٥/١١/٢٠١٨) في الدعوى المرقمة (١٩٩٦/ش/٢٠١٨) .

الادعاء :

ادعت المدعية امام محكمة الاحوال الشخصية في مدينة الصدر في الدعوى (١٩٩٦/ش/٢٠١٨) بأن المدعى عليه (ع . ع . ح) هو مطلقاً بموجب قرار الطلاق المرقم (١٣٨٢٩) في (٢٦/١١/٢٠١٧) ولها من الفرائض الزوجية الطفل (م) تولى ٢٠٠٩ وانه قد اخذه غصباً وضمه اليه دون وجه حق رغم احتفاظها بشروط الحضانة لذا طلبت بعد اجراء اللازم الحكم بحضانتها للطفل مع تحميله المصاريف وفي الجلسة المؤرخة (٢٥/١١/٢٠١٨) وفي الدعوى الشرعية المذكورة اعلاه طعن وكيل المدعى عليه/المميز/بعدم دستورية المادة (٥٧) من قانون الاحوال الشخصية النافذ استناداً للمادة الرابعة من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا واستناداً للمادة (٤١) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وان موكله مستعد لتقديم هذا الطعن بدعوى واستمهل لابرار اللانحة بالطعن قررت المحكمة في نفس الجلسة اعلاه اي في (٢٥/١١/٢٠١٨) رفض الطلب لعدم علاقته بموضوع الدعوى وفي الجلسة المؤرخة (١٦/١٢/٢٠١٨) قدم وكيل المدعى عليه طعناً تمييزياً للقرار الصادر من محكمة الاحوال الشخصية في الجلسة المؤرخة (٢٥/١١/٢٠١٨)



كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

وهي مؤرخة في (٢٠١٨/١٢/١٣) معنونة الى المحكمة الاتحادية العليا
وقررت المحكمة ارسال اللائحة التمييزية الى المحكمة الاتحادية العليا
للنظر في طعنه بنقض القرار لاسباب الواردة في اللائحة التمييزية .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن القرار المميز
قد صدر بحضور المميز في (٢٥/١١/٢٠١٨) وأنه طعن به تمييزاً
ودفع رسم الطعن التمييزي بتاريخ (٢٠١٨/١٢/١٣) فيكون الطعن التمييزي
مقدم خارج المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (٢١٦) من قانون المرافعات المدنية
رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩. وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية
يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وذلك عملاً
بحكم المادة (١٧١) من القانون آنفاً مما يقتضي رد الطعن
لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد الطعن التمييزي شكلاً
مع تحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق باتاً في ٢٠/١/٢٠١٩ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر تاصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن